أزمة جديدة بين قضاء وداخلية الانقلاب

الاثنين 19 مايو 2014 12:05 م

شن قضاة هجوما حادا وغير مسبوق على وزارة الداخلية الانقلابي ، واتهموها بالتقاعس عن أداء واجبها، بعد تعرض وكيل نيابة للخطف منذ عدة أيام

وأرسلت "اللجنة القانونية للدفاع عن القضاة" إنذارا قضائيا لوزير الداخلية محمد إبراهيم، ومدير أمن دمياط أبو بكر الحديدي تطالبهما فيه بسرعة ضبط المتهمين بخطف وكيل نيابة وسرقة سيارته مقابل الحصول على مبلغ مالي لإعادته

مهلة أسبوع قبل التصعيد

وجاء في الإنذار أن "قضاة مصر وأعضاء النيابة العامة أصيبوا بالانزعاج الشديد لواقعة خطف إجرامية مسلحة لوكيل نيابة بني سويف وأسرته أثناء وجوده بمحافظة دمياط وتقاعس وزارة الداخلية عن الوصول إلى مرتكبي الواقعة".

وكان ملثمون مسلحون قد اختطفوا وكيل نيابة أثناء قيادته سيارته بالطريق الدولي بدمياط بصحبة زوجته وأولاده، وقاموا بترك أسرته واصطحبوه لمكان مجهول

والضحية هو نجل المستشار عمر بريك نائب رئيس محكمة النقض، وأكد أنه فور إبلاغه للخاطفين بهويته اقتادوه إلى مكان مجهول واتصلوا بوالده وطلبوا منه 1.5 مليون جنيه فدية تم تخفيضها بعد التفاوض إلى مليون جنيه، وتم بالفعل إطلاق سراحه فيما بعد

وتابع القضاة في إنذارهم "لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن العصابة نجحت في رصد مكالمة هاتفية بين والد وكيل النيابة ومدير أمن دمياط وأبلغوه لاحقا بمضمونها ما أفقده الثقة فى قدرة الداخلية، التي باتت عاجزة عن تأمين نفسها، وجعلته يرضخ لطلب العصابة بدفع فدية قدرها مليون جنيه مقابل حياة نجله".

وطالبوا بضبط الجناة وإعادة الأموال المستولى عليها، مشيرين إلى أن ما حدث يمثل صفعة لهيبة القانون وتحريضاً للاجتراء على القضاة ووكلاء النيابة".

وأمهل القضاة الداخلية أسبوع لتنفيذ مطالبهم، وهددوا فى حالة عدم تنفيذها باتخاذ إجراءات ضد الوزيرلإعفاءه أو استعفائه بسبب عجزه عن القيام بالواجبات المفروضة عليه

ومنذ انقلاب الجيش على الرئيس المنتخب محمد مرسي قتل مئات من رجال الشرطة والقوات المسلحة في هجمات بمختلف محافظات الجمهورية، فيما يشهد الوضع الأمني تدهورا كبيرا

الداخلية تكذب

وأصدرت وزارة الداخلية بيانا عقب وقوع الحادث، أكدت فيه نجاحها في إطلاق سراح وكيل النيابة وإعادته لذويه سالما، بعد عملية مشتركة نفذتها قوات من مديريات أمن بني سويف ودمياط وبورسعيد والدقهلية، ورفضت الإفصاح عن هوية المختطفين أو مكان العثور عليه وهو ما كذبه أسرة الضحية والقضاة لاحقا

عربي 21